

تقارير المتابعة الدورية لتنفيذ الخطة التنفيذية للخطة الاستراتيجية

لأعوام ٢٠٢٣ - ٢٠٢٨

في إطار حرص المعهد العالي للدراسات الأدبية على تفعيل الخطة الاستراتيجية وتحويل أهدافها إلى إجراءات تنفيذية قابلة للمتابعة والقياس، تم إعداد الخطة التنفيذية متضمنة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تستهدف تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي والبحثي وخدمة المجتمع وتعزيز فرص الخريجين في سوق العمل.

اعتمدت الخطة على تحديد الأهداف الفرعية والأنشطة والإجراءات ومؤشرات الأداء والمخرجات المتوقعة، إلى جانب تحديد المسؤولين عن التنفيذ والمتابعة والمدى الزمني لكل نشاط وقد تمثل أحد أهم أساليب متابعة الخطة في إجراء مراجعة دورية لما تم تنفيذه من أهداف، وما هو مستمر، وما يحتاج إلى استكمال، بما يضمن عدم التعامل مع الخطة باعتبارها وثيقة ثابتة، وإنما باعتبارها إطاراً ديناميكياً للتحسين المستمر.

التقرير الدوري الأول - العام الجامعي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

تم تطبيق المعايير الموضوعية لاختيار القيادات بالرجوع إلي وزارة التعليم العالي فيما يخص القوانين واللوائح المنظمة لاختيار القيادات الأكاديمية والإدارية باستخدام مؤشر النسبة الفعلية للعاملين في مواقع قيادية إلي إجمالي النسبة المفروضة من قبل الوزارة ، وأيضاً تم تحديد الاحتياجات التدريبية لجميع العاملين .

التقرير الدوري الثاني - العام الجامعي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

ركز عام ٢٠٢٤ على الانتقال من البناء التنظيمي إلى تطوير البيئة التعليمية والمادية والتكنولوجية، وهو ما يظهر بوضوح في الهدف الثاني المتعلق بتنمية الإمكانيات المادية والتكنولوجية، حيث تضمنت

تحديث المدرجات وقاعات الدرس والمعامل من خلال إضافة وسائل العرض الإلكتروني واستبدال أجهزة الحاسب القديمة بأجهزة أكثر تطوراً، مع الاعتماد على استبيانات موجهة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب لتقييم المدرجات والمعامل وقاعات الدرس. وحددت الخطة يوليو ٢٠٢٤ كإطار زمني لتنفيذ هذا المحور، ويتمثل الإنجاز المستهدف في توفير بيئة تعليمية أكثر ملاءمة، وزيادة قدرة عضو هيئة التدريس على توصيل المعلومات، وتحسين استفادة الطلاب من المحتوى التدريسي داخل القاعات والمعامل .

تضمنت الخطة أيضاً إنشاء شبكة إنترنت فائقة السرعة داخل المعهد والاشتراك في منصات تعليمية مثل بنك المعرفة، مع إجراء استبيان لقياس رضا الطلاب وأعضاء هيئة التدريس عن خدمات الإنترنت. وقد حددت الخطة يوليو ٢٠٢٥ لهذا المحور، مما يعني أن عام ٢٠٢٤ يمثل مرحلة تمهيدية له، بينما يمتد الإنجاز إلى عام ٢٠٢٥

ومن ثم يمكن تصنيف هذا الجزء باعتباره نشاطاً ممتداً بين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، وليس نشاطاً ينتهي في عام واحد، إن تحسين البنية التكنولوجية وقاعات التدريس يرتبط مباشرة بالهدف الثالث الخاص بتحسين مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب، كما يدعم الهدف الرابع الخاص بتطوير البرامج التعليمية ومخرجاتها.

إن تحسين البنية التكنولوجية وقاعات التدريس يرتبط مباشرة بالهدف الثالث الخاص بتحسين مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب، كما يدعم الهدف الرابع الخاص بتطوير البرامج التعليمية ومخرجاتها.

التقرير الدوري الثالث - العام الجامعي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

يمثل هذا العام مرحلة التوسع والاستدامة في تنفيذ الخطة، حيث تتجمع فيه مجموعة من الأنشطة التي ترتبط بتتمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتطوير البرامج التعليمية وتحديث منظومة البحث العلمي ، وإجراء استبيانات حول محتوى المقررات وفعاليتها وأثرها علي المخرج التعليمي ويتم تقييم البرامج التعليمية وفقاً لاحتياجات السوق وتم تطوير البنية التكنولوجية من خلال الاشتراك في العديد من منصات البحث العلمي

التميزة وتوفير بنية مناسبة للبحث والنشر العلمي . وتم عقد بروتوكولات مع العديد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية وإجراء استبيانات للتعرف على القضايا المجتمعية للمساهمة في حلها من خلال الأبحاث التطبيقية التي تقوم بها المؤسسة .

وتم وضع آلية لمتابعة الخريجين وضع آلية لمتابعة الخريجين في سوق العمل والتواصل مع جهات التوظيف من خلال وحدة شؤون الخريجين . ومساعد الخريجين للحصول على وظائف متميزة وتطوير برامج الدعاية عن الأقسام العلمية بالمعهد عن طريق التعاقد مع مؤسسات النشر والدعاية المتميزة .

يمكن القول إن تنفيذ الخطة خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨ اتخذ مساراً تصاعدياً يبدأ من التطوير المؤسسي والتنظيمي، ثم تحسين البيئة التعليمية والتكنولوجية، ثم تنمية القدرات البشرية، وتطوير البرامج والمخرجات، ودعم البحث العلمي، وتعزيز خدمة المجتمع، وربط الخريجين بسوق العمل، وانتهاءً بتعزيز ملتقيات التوظيف.

وبالتالي فإن قوة الخطة لا تكمن في تحقيق كل نشاط بصورة منفصلة، وإنما في درجة الترابط بين الأهداف الثمانية وقدرتها على تكوين دورة متكاملة للتحسين المؤسسي والأكاديمي. أما الأنشطة التي لا تتوافر لها أدلة أو مؤشرات كمية في الوثيقة الحالية، فينبغي إدراجها ضمن قائمة الأنشطة التي تحتاج إلى استكمال التوثيق وقياس الأثر، دون الحكم مسبقاً بعدم تنفيذها.

وبهذا الأسلوب تصبح تقارير المتابعة الدورية للأعوام الثلاثة أداة فعلية لضمان الجودة، لأنها توضح ما تم، وما استمر، وما يحتاج إلى استكمال، وما يحتاج إلى أدلة إثبات، وما يرتبط بالهدف التالي، بدلاً من أن تكون مجرد عرض وصفي للأنشطة الواردة في الخطة.

يحيى
م. م. م. م.

عميد
المعهد العالي للدراسات الأدبية
ورئيس وحدة ضمان الجودة والإعتماد

وحدة ضمان الجودة
بالمعهد العالي للدراسات الأدبية